



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية  
الوزير

**التاريخ: 2014/12/15**

احتفلت وزارة المالية ومدير عام الجمارك باختتام مشروع التوأمة حول " تحديث عملية التخليص " الممول من الاتحاد الأوروبي عبر رئاسة مجلس الوزراء.

أقيم حفل الاختتام في فندق فينيسيا وحضرة ممثل وزير المالية، العميد نزار خليل، رئيس المجلس الأعلى للجمارك، وممثل سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيد مارتشيلو موري، وسفير إيطاليا في لبنان جوزيبي مورابيتو، نائب مدير عام وكالة الجمارك والحصر الإيطالية أليساندرو أرونیکا، ومدير عام الجمارك اللبنانية شفيق مرعي.

رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد خليل الذي مثل الوزير علي حسن خليل قال في كلمة له "تتوج في هذا الحفل مسيرة عامين من العمل الدؤوب والجهد المبذول والخبرات المتبادلة بين الجمارك الإيطالية واللبنانية ضمن إطار مشروع التوأمة الذي نحتفل الايوم باختتامه، والذي حددت أهدافه الأساسية بتأمين ظروف أفضل للنمو الاقتصادي من خلال تيسير التجارة عن طريق تخفيض الوقت والكلفة باعتماد الأنظمة الحديثة في تنفيذ الإجراءات الجمركية، الأمر الذي يساهم في تسريع عملية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد سعت وكالة الجمارك والحصر الإيطالية جاهدة لتأمين حسن تنفيذ هذا المشروع الممول بسخاء من الاتحاد الأوروبي، من خلال حرصها على تنفيذ كافة نشاطاته لا سيما العمل لموظفي إدارة الجمارك الجمركية في إيطاليا، للاطلاع على طرق عملها التي تتوافق مع المعايير الدولية في الإجراءات الجمركية.

إن الأمل معقود على أن تكون المرحلة المقبلة، مرحلة النهوض في إدارة الجمارك من خلال وضع التوصيات التي خلص إليها الجانبان الإيطالي واللبناني موضع التنفيذ، وفي طليعتها إقرار قانون جمركي عصري جديد يضع إدارة الجمارك في مصاف الإدارات العالمية.

وأضاف " وإن ما بدأت من مسيرة إصلاحية في الدوائر العقارية سيستمر ليشمل كافة الإدارات التابعة

للوزارة أو المرتبطة بها، بهدف تنقية الشوائب ومعالجة الخلل، وتقويم الإعوجاج والإرتقاء بالعمل ، وتأمين أفضل خدمة للمواطنين وهذا من شأنه أن ينعكس تحسناً في الجباية وارتقاعاً في نسبة الواردات".

مدير عام الجمارك شفيق مرعي قال بدوره: " لقد أطلق مشروع عملية التخليص ورشة عمل شاملة غطت معظم نواحي العمل الجمركي، وتوصلت هذه الورشة إلى وضع الأطر والتصورات وكذلك التوصيات للنهوض بإدارة الجمارك والإرتقاء بها وتمكينها من مواكبة التطورات العالمية الطارئة على عمل الجمارك، ورشة تميزت بمستوى كبير من النشاط على صعيد دراسة الإجراءات والقوانين والأنظمة الجمركية بغية تحسينها ولجعلها متناسقة .

وأضاف " رغم التحديات فإننا استطعنا تحقيق الكثير مما نتطلع إليه في إطار هذا المشروع والكثير مما يهدف المشروع إلى تحقيقه، وسوف نستمر في متابعة ما بدأنا به من ورشة إصلاحية وتطويرية شاملة حتى نتم ما التزمنا به ونجني ثمار الجهد الذي بذلناه"

لقد توصلنا من خلال هذا المشروع إلى إنجاز دراسة لتطوير الإجراءات الجمركية، وعملنا على متابعة مكننة هذه الإجراءات لا سيما ضمن إطار النظام الجمركي المعلوماتي " نجم"، ووضعنا الخطط لتعميمها على مختلف المكاتب الجمركية في جميع المناطق. كما استطعنا وضع مسودة لمشروع قانون جديد للجمارك تتماشى أحكامه مع القوانين المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي. ودرسنا بالإضافة إلى ذلك هيكلية إدارة الجمارك ووضعنا التوصيات من أجل تعديلها بالشكل الذي يجعلها قادرة على مواكبة المهام المستجدة على عمل الجمارك، لا سيما لجهة استحداث وحدات إدارية جديدة تقوم بهذه المهام كالتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر والإعلام والعلاقات العامة وغيرها من الوحدات الضرورية والمعتمدة حالياً في معظم إدارات الجمارك المتطورة في العالم ."

ممثل سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان السيد مارتشيلو موري قال:

" يسعدني أن أشارك في اختتام التوأمة التي مولت من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 2 مليون يورو ، هذه التوأمة ساهمت بتأمين نمو اقتصادي من خلال تسهيل حركة التجارة بإجراءات أسهل للجمارك وفقاً للمعايير الأوروبية والعالمية، خاصة بالاستغناء عن الإجراءات الورقية وتعزيز القدرات المؤسسية للجمارك اللبنانية.

نحن نقدر أهمية دعور الجمارك في لبنان بما أنها تلعب دوراً رائداً في تسهيل حركة التجارة والاستيراد والتصدير ، كما تكافح الاحتيايل، الإرهاب والجرائم المنظمة".

وجاء في كلمة سفير إيطاليا في لبنان جوزيبي موراتينو: " لقد ساهمت سفارة إيطاليا في لبنان بنجاح مشروع التوأمة لا سيما النشاطات المتعلقة بالزيارات الدراسية لموظفي الجمارك اللبنانية إلى مكاتب الجمارك الإيطالية وزيارات الجزاء الإيطاليين إلى لبنان وقامت هذه السفارة بتقديم الكثير من التسهيلات لإنجازها على أكمل وجه.

لبنان وإيطاليا لهما روابط قوية في حركة التجارة .  
أود أن أشدد أن إيطاليا هي الشريك الثاني التجاري للبنان بعد الصين، وإن البضاعة المصدرة من إيطاليا إلى لبنان تبلغ نسبة 8.1% من النسبة الإجمالية بمبلغ 1.3 مليون دولار .  
وشرح أهمية " موقع لبنان وإيطاليا البارزين في منطقة البحر المتوسط إذ تعتبر إيطاليا المدخل إلى أوروبا ولبنان هو المدخل لآسيا والبلدان العربية".

واعتبر أن " التوأمة بين البلدين هي مفيدة وبناءة ، وحين تكثر حركة التجارة، تكثر فرص العمل".  
وأوضح أنه " وبفضل تمويل الاتحاد الأوروبي لهذه التوأمة، حصل التداول بين منطقة الشرق الأوسط وأوروبا من خلال تبني إجراءات وتكنولوجيا مشتركة".

أما مدير المشروع لدى مكتب إدارة المشاريع في رئاسة مجلس الوزراء السيد محمد شريف، فكشف أن التوأمة بين الجمارك اللبنانية والإيطالية ضمنت 128 نشاطاً و12 زيارة، ورشتين عمل ودورة تدريب وقد ساهمت إلى حد كبير تعزيز وتطوير العمل الجمركي على أكثر من صعيد".

ولخص مدير المشروع السيد السيندرو أرونیکا ، نائب مدير عام وكالة الجمارك والحصر الإيطالية نتائج التوأمة بالآتي:

- تخفيض الوقت المخصص للتخليص الجمركي
- تعزيز سبل المراقبة
- تعزيز نظام التصريح القائم على تحليل المخاطر
- اعتماد تقنيات المعلومات للتمكن من تحقيق تنفيذ ناجح لهذه الإجراءات التي تسبق مرحلة المراقبة من خلال ... تكنولوجيا واحدة
- تعديل قانون الجمارك على ضوء هذه المتطلبات
- تأسيس مكتب التخطيط الاستراتيجي واعتماد الخطة الاستراتيجية للجمارك.

المكتب الإعلامي

